

مِنْ حِلَالِ الْجَنَاحِ وَالْمَنَافِعِ

لِلشِّيَخِ حَمْدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ

رَحْمَةُ اللهِ

قَامَ بِتَصْحِيحِهِ وَمُقَابِلَتِهِ

الشِّيَخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ السَّدْحَانِ وَ الشِّيَخُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فهذه رسالة في مبحث الاجتهد والخلاف لشيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - وهي منقوله باختصار من كتاب
«إعلام الموقعين» لابن القيم - رحمه الله - وقد وجدها باخرها صفحة وربيع
الصفحة يبحث في العقيدة وما يتصل بذلك من صفات الله ، ولا صلة له
بموضوع الرسالة ، فآثرنا تركه ، ومن أحب الرجوع إليه فليرجع إلى الصورة
التي نقلنا منها هذه الرسالة وهي موجودة بالمكتبة السعودية بالرياض التابعة
لرئاسة إدارات البحث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد تحت رقم ،
٨٦-٧٧٢ وقد كتب على الصفحة الأولى منها خط الناسخ هذه العبارة :
«هذه الرسالة تأليف الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجاشي وهي مبحث
الاجتهد والخلاف» كما يوجد على هذه الصفحة بعض الحروف اللاتينية التي
قد تدل القارئ الكريم إلى موضع النسخة لمن أراد الإطلاع على النسخة
الأصلية .

وقد قمنا عند نقل وتصحيح هذه الرسالة بمقابلة هذه الصورة بكتاب
«إعلام الموقعين» لابن القيم .

هذا ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن الرسالة لها تتمة ، يدل ذلك الكلمة المكتوبة في آخر الصفحة التي أنهينا إليها والتي تشير إلى بداية صفحة جديدة لم نجد لها .

والله نسأل أن يرزقنا العلم النافع والعمل به إنه جواد كريم وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عبد الرحمن بن محمد السدحان

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين»^(١) : إذا قال الصحابي قوله ، فلما أن يخالفه صحابي آخر أولاً ، فإن خالقه مثله لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر ، وإن خالقه أعلم منه كأن الخلفاء الراشدين أو بعضهم فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء أو بعضهم حجة على الآخرين ؟ فيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن أحمد ، وال الصحيح أنه أرجح ، فإن كان الأربع في شق فلا شك أنه الصواب ، وإن كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب ، فإن كانوا اثنين واثنين فشق أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب ، فإن اختلافا فالصواب مع أبي بكر ، وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من له خبرة واطلاع ، ويكتفي في ذلك معرفة رجحان قول الصديق في الجد والإخوة ، وكون الطلاق بضم واحد مرة واحدة ، وإن تلفظ فيه بالثلاث ، وجواز بيع أمهات الأولاد ، ولا يحفظ للصديق خلاف نص واحد أبداً ولا فتوى ولا حكم مأخذها ضعيف أبداً ، وإن لم يخالف الصحابي صحابي آخر فلما أن يشتهر قوله في الصحابة أولاً ، فإن اشتهر فالذى عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة ، وقالت طائفة منهم : هو حجة وليس بإجماع ، وقال بعض الفقهاء المتأخرين ، لا يكون إجماعاً ولا حجة وإن لم يشتهر أو لم يعلم هل اشتهر أم لا ؟ فاختل الناس هل يكون حجة ؟

(١) ج ٤ ص ١١٩ نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

فالذي عليه جمهور الأمة أنه حجة ، هذا قول جمهور الختنية ، صرخ به محمد بن الحسن ، وهو مذهب مالك وأصحابه ، وإسحاق وأبي عبيد ، ومنصوص أحمد ، ومنصوص الشافعى في القديم والجديد ، والذين قالوا ليس بحجة قالوا : لأن الصحابي مجتهد بجوز عليه الخطأ ، ولأن الأدلة الدالة على بطلان التقليد تعم تقليد الصحابي ومن دونه ، ولأن التابعى إذا أدرك عصر الصحابة اعتد بخلافه ، فكيف يكون قول الواحد حجة عليه ، ولأن الأدلة قد انحصرت في الكتاب والسنن والإجماع والقياس والاستصحاب ، وقول الصحابي ليس واحداً منها ، ولأن امتيازه بكونه أفضل وأعلم لا يوجب وجوب اتباعه على مجتهد آخر من التابعين .

فتقول : الكلام في مقامين :

(أحدهما) في الأدلة الدالة على وجوب اتباع الصحابة رضي الله عنهم .

(الثاني) في الجواب عن شبه النفا .

فاما الأول فمن وجوهه : -

الوجه الأول :

ما احتاج به مالك ، وهو قوله تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان) (١) الآية ، فوجه الدلالة أن الله سبحانه أنى على من اتبعهم ، فإذا قالوا قولاً فاتبعهم متبع عليه قبل أن يعرف صحته فهو متبع لهم ، ولو كان تقليداً محضاً كتقليد بعض

(١) سورة التوبه آية ١٠٠ .

المفتين لم يستحق من اتبعهم الرضوان إلا أن يكون عامياً ، فاما العلماء
فلا يجوز لهم اتباعهم .

فإن قيل : اتبعهم هو أن يقول ما قالوا بالدليل ، والدليل قوله :
(بإحسان) ، ومن قلدهم لم يتبعهم بإحسان ، لأنه لو كان مطلقاً للاتباع
عموداً لم يفرق ، وأيضاً فيجوز أن يراد به اتباعهم في أصول الدين ،
وقوله : (بإحسان) أي بالتزام الفرائض واجتناب المحارم ، ويكون
المقصود أن السابقين قد وجب لهم الرضوان وإن أساءوا ، لقوله :
« وما يدركك أن الله قد اطلع على أهل بيته فقال اعملوا ما شئتم فقد
غفرت لكم » (١) .

وأيضاً فالثناء على من اتبعهم كلهم ، وذلك اتباعهم فيما أجمعوا عليه ،
وأيضاً فالثناء على من اتبعهم لا يقتضي وجوبه وإنما يدل على جواز تقليدهم ،
وذلك دليل على جواز تقليد العالم كما هو مذهب طائفة ، أو الأعلم كقول
آخر ، أما الدليل على وجوب اتباعهم فليس في الآية ما يقتضيه .

فابلدواب من وجوه :

أحدها : أن الاتباع لا يستلزم الاجتهداد لوجهه :

أحدها : أن الاتباع المأمور به في القرآن كقوله : (فاتبعوني يحبكم الله) (٢)
(وابتعوه لعلكم تهتدون) (٣) (وتبعد عن سبيل المؤمنين) (٤) ونحوه
لا يتوقف على الاستدلال على صحة القول مع الاستغناء عن القائل .

(١) متفق عليه عن علي رضي الله عنه .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣١ .

(٣) سورة الأعراف آية : ١٥٨ .

(٤) سورة النساء آية : ١١٥ .

الثاني ، أنه لو كان المراد اتباعهم في الاستدلال لم يكن فرق بين السابقين وبين جميع الخلائق ، لأن اتباع موجب الدليل يجب أن يتبعه كل أحد .

الثالث ، أنه إما أن تجوز مخالفتهم في قوفهم بعد الاستدلال أولاً ، فإن لم تجز فهو المطلوب ، وإن جازت فقد خولفوا في تخصيص الحكم واتبعوا في حسن الاستدلال ، فليس جعل من فعل ذلك متبوعاً لموافقتهم في الاستدلال بأولى من جعله مخالفأً لموافقتهم في عين الحكم .

الرابع ، أن من خالفهم في الحكم الذي أفتوا به لا يكون متبوعاً لهم أصلاً ، بدليل أن من خالف مجتهداً لا يصح أن يقال اتبعه ، وإن أطلق ذلك فلا بد من تقييده بأن يقال : اتبعه في الاستدلال أو الإجتهداد .

الخامس ، أن الاتباع افتعال من التبع ، وكون الإنسان تابعاً لغيره نوع افتخار إليه ومشي خلفه ، وكل واحد من المجتهدين ليس متبوعاً للآخر .

السادس : أن الآية قصد بها مدح السابقين والثاء عليهم وبيان استحقاقهم أن يكونوا أئمة متبوعين ، وبتقدير ألا يكون قوفهم موجباً للموافقة ولا مانعاً من المخالفه لا يكون لهم هذا المنصب .

السابع : أن من خالفهم في خصوص الحكم لم يتبعهم في ذلك الحكم ولا فيما استدلوا به عليه ، فلا يكون متبوعاً لهم بمجرد مشاركتهم في صفة عامة وهي مطلق الاستدلال والإجتهداد ، لا سيما وتلك لا اختصاص لها به ،

(١) كما في الأصل ، وفي إعلام الموقعين : أن يتع فيه .

لأن ما ينفي الاتباع ، أخص مما يثبته ، وإذا وجد الفارق الأخص والعام
الأعم وكلاهما مؤثر كان التفريق أولى .

وأما قوله : (بإحسان) فليس المراد به أن يجهد ، وافق أو خالف ،
لأنه إذا خالف لم يتبع فضلاً عن أن يكون بإحسان ، ولأن مطلق الاجتهداد
ليس فيه اتباع لهم ، لكن الاتباع لهم اسم يدخل فيه كل من وافقهم في
الاعتقاد والقول ، فلا بد مع ذلك أن يكون المتبع محسناً بأداء الفرائض
واجتناب المحaram ، ثالثاً يقع اغترار بمجرد الموافقة قولًا ، وأيضاً فلا بد
أن يحسن المتبع لهم القول فيهم ، اشتراط الله ذلك لعلمه بأن سيكون أقوام
يتالون منهم ، وهذا مثل قوله بعد أن ذكر المهاجرين والأنصار (والذين
جاءوا من بعدهم) (١) الآية ، وأما تخصيص اتباعهم بأصول الدين دون
فروعه فلا يصح ، لأن الاتباع عام ، ولأن من اتبعهم في أصول الدين
فقط لو كان متبعاً لهم على الإطلاق لكنه متبع للمؤمنين من أهل الكتابين ،
ولم يكن فرق بين اتباع السابقين من هذه الأمة وغيرها ، وأيضاً فإنه إذا
قبل : فلان يتبع فلاناً ، ولم يقييد ذلك بقرينة لفظية ولا حالية ، فإنه
يقتضي اتباعه في كل الأمور التي يتأتى فيها الاتباع ، لأن من اتبعه في حال
وخارفه في أخرى لم يكن وصفه بأنه متبع بأولى من وصفه بأنه مخالف ،
ولأن الرضوان حكم تعلق باتباعهم فيكون الاتباع سبباً له ، لأن الحكم
المعلق بما هو مشتق يقتضي أن مامنه الاشتغال سبب ، وإذا كان اتبعهم
سبباً للرضوان القتضى الحكم في جميع موارده ، ولأن الاتباع بذاته يكون

(١) سورة الحشر آية ١٠ .

الإنسان تبعاً لغيره وفرعاً عليه ، وأصول الدين ليست كذلك ، ولأن الآية تضمنت الثناء عليهم وجعلهم أمة لمن بعدهم ، فلو لم يتناول إلا اتباعهم في أصول الدين لم يكونوا أمة في ذلك لأن ذلك معلوم مع قطع النظر عن اتباعهم .

وأما قوله إن الثناء على من اتبعهم كلامهم ، فنقول : الآية اقتضت الثناء على كل من اتبع كل واحد منهم ، كما أن قوله : (والسابقون الأولون... والذين اتبعوهم) يقتضي حصول الرضوان لكل واحد من السابقين والذين اتبعوهم في قوله : (رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات نجri) وكذلك في قوله : (اتبعوهم) لأنه حكم علق عليهم في هذه الآية ، فقد تناولهم مجتمعين ومتفردين .

وأيضاً فإن الأحكام المعلقة بأسماء عامة ثبّتها لكل فرد فرد من تلك المسميات كقوله : (وأقيموا الصلاة) وقوله : (لقد رضي الله عن المؤمنين) (١) ، وقوله (وكونوا مع الصادقين) (٢) .

وأيضاً فإن الأحكام المعلقة على المجموع يُؤتى فيها باسم يتناول المجموع دون الأفراد ، كقوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) (٣) ، وقوله (كنتم خير أمة) (٤) ، وقوله (ويتبع غير سبيل المؤمنين) ، فإن لفظ الأمة

(١) سورة الفتح آية : ١٨ .

(٢) سورة التوبه آية : ١١٩ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١١٠ .

ولفظ سبیل المؤمنین لا یعنی توزیعه على أفراد الأمة وأفراد المؤمنین ،
بخلاف لفظ السابقین فلأنه یتناول کل فرد من السابقین .

وأیضاً فالآیة تعم اتباعهم مجتمعین ومنفردين في کل ممکن ، فمن اتبع
جماعتهم إذا اجتمعوا ، وابع آحادهم فيما وجد عنهم ما لم یخالفه
فيه غيره منهم ، فقد صدق عليه أنه اتبع السابقین ، أما من خالف بعض
السابقین فلا یصح أن یقال اتبع السابقین ، لوجود خالفته لبعضهم ، لا سيما
إذا خالف هذا مرة وهذا مرة ، وبهذا یظهر الجواب عن اتباعهم إذا اختلفوا ،
فإن اتباعهم هناك قول بعض تلك الأقوال باجتهاد واستدلال ، إذ هم
مجتمعون على توسيع كل واحد من الأقوال من أدى اجتهاده إليه ، فقد
قصد اتباعهم أيضاً ، أما إذا قال قوله "لهم یخالفه غيره فلا یعلم أن السابقین
سوغوا خالفاً ذلك القول .

وأیضاً فالآیة تقتضي اتباعهم مطلقاً ، فلو فرضنا أن الطالب عثر على
نص یخالف قول أحد منهم ، فقد علمنا أنه لو ظفر بذلك النص لم یعدل
عنه ، أما إذا رأينا رأياً ، فقد یجوز أن یخالف ذلك الرأي .

وأیضاً فلو لم يكن اتباعهم إلا فيما أجمعوا عليه ، لم یحصل اتباعهم
إلا فيما قد علم أنه من دین الإسلام بالاضطرار ، لأن السابقین الأولین
خلق عظیم ، ولم یعلم أنهم أجمعوا إلا على ذلك ، فيكون هذا الوجه هو
الذی قبله ، وقد تقدم بطلانه ، إذ الاباع في هذا غير مؤثر .

وأیضاً فجميع السابقین قد مات منهم أناس في حیاة رسول الله صلی الله
علیه وسلم ، وحيثند فلا یحتاج في ذلك إلى اتباعهم للإستغناه عنه بقول
رسول الله صلی الله علیه وسلم .

ثم لو فرضنا أحداً يتبعهم إذ ذاك لكان من السابقين ، فحاصله أن
التابعين لا يعکنهم اتباع جميع السابقين ، وأيضاً فإن معرفة قول جميع
السابقين كانتلغير ، وأيضاً فإنهم إنما استحقوا منصب الإمامة بكونهم
هم السابقين ، وهذه صفة موجودة في كل واحد منهم ، فوجب أن يكون
إماماً للمتدين كما استوجب الرضوان والجنة .

وأما قوله : ليس فيها ما يوجب اتباعهم ، فنقول : الآية تقضي
الرضوان عن اتبعهم بإحسان ، وقد قام الدليل على أن القول في الدين
بغير علم حرام ، فلا يكون اتبعهم قوله بغير علم ، بل قوله بعلم ، وهو
المقصود ، وحيثنة فسواء يسمى تقلیداً أو اجتهاداً .

وأيضاً فإن كان تقليد العالم حراماً كما هو قول الشافعية والحنابلة
فتابعيهم ليس بتقليد ، لأنه مرضي ، وإن كان تقليدهم جائزأ أو مستنى
من التقليد المحرم ، فلم يقل أحد : إن تقليد العلماء من موجبات الرضوان
فعلم أن تقليدهم خارج عن هذا ، لأن تقليد العالم وإن كان جائزأ فتركه
إلى قول غيره أو إلى اجتهاد جائز بالاتفاق ، والشيء المباح لا يستحق به
الرضوان ، وأيضاً فإن رضوان الله غاية المطالب ولا ينال إلا بأفضل الأعمال ،
وعلم أن التقليد ليس بأفضل الأعمال ، بل الاجتهاد أفضل منه ، فعلم
أن اتبعهم هو أفضل ما يكون في مسألة اختلفوا فيها هم ومن بعدهم ،
وأن اتبعهم دون من بعدهم هو الموجب لرضوان الله ، فلا ريب أن
رجحان أحد القولين يوجب اتباعه ، وقولهم أرجح بلا شك .

وأيضاً فإن الله أثني على الذين اتبعوهم بإحسان ، والتقليد وظيفة العامة ، فلو أريد التقليد الذي يجوز خلافه لكان للعامة التصيّب الأوّل ، وكان حظ علماء الأمة من هذه الآية أبغض الحظوظ .

وأيضاً فإذا كان اتباعهم موجب الرضوان لم يكن تركه موجب الرضوان ، لأن الجزاء لا يقتضيه وجود الشيء وضمه .

وأيضاً فإن طلب رضوان الله واجب ، لأنه إذا لم يوجب رضوانه فيما سخطه أو عفوه ، والعفو بعد انعقاد سبب الخطبة .

وأيضاً فإنه إنما أثني على المتبوع بالرضوان ، ولم يصرح بالوجوب ، لأن إيجاب الاتّباع يدخل فيه الاتّباع بالأفعال ، ويقتضي تحرير مخالفتهم مطلقاً ، فيقتضي ذم المخطيء ، وليس كذلك ، أما الأقوال فلا وجه لمخالفتهم فيها بعد أن ثبت أن فيها رضى الله .

وأيضاً فإن القول إذا ثبت أن فيه رضى الله لم يكن رضى الله في ضده بخلاف الأفعال ، فقد يكون رضى الله في الأفعال المختلفة وفي الترك بحسب قصصين وحالين ، أما الاعتقادات والأقوال فليست كذلك ، فإذا ثبت أن في قولهم رضى الله لم يكن الحق إلا هو ، فوجب اتباعه .

فإن قيل : السابعون هم الذين صلوا إلى القبلتين ، أو هم أهل بيعة الرضوان ومن قبلهم ، فما الدليل على اتباع من أسلم بعد ذلك ؟

قيل : إذا ثبت وجوب اتباع أهل بيعة الرضوان فهو أكبر المقصود ، على أنه لا قائل بالفرق ، وكل الصحابة سابق بالنسبة إلى من بعدهم .

الوجه الثاني (١) :

قوله تعالى : (اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون) (١) هذا
قصه الله سبحانه عن صاحب (يس) على سبيل الرضا بهذه المقالة ، والثاء
على قائلها ، والإقرار له عليها ، وكل الصحابة رضي الله عنهم لم يسألنا
أجراً ، وهم مهتدون ، بدليل قوله تعالى : (وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حَفْرَةِ نَارٍ) (٢) الآية و «لعل» من الله واجب ، قوله (والذين اهتدوا زادهم
هدي) (٣) قوله : (سَيَهِدِهِمْ وَيَصْلَحُ بَالَّمْ) (٤) قوله : (وَالَّذِينَ
جَاهَلُوا فِيْنَا لَنْهَدِيْنَاهُمْ سَبَلَنَا) (٥) وكل منهم قاتل في سبيل الله ، وجاهد إما
بيده أو بلسانه ، فيكون الله قد هداهم ، ومن هداه فهو مهتد ، فيجب
اتباعه للآية .

الوجه الثالث :

قوله سبحانه و تعالى : (وَاتَّبِعُ سَبِيلَ مَنْ أَنْابَ إِلَيْهِ) (٦) وكل من الصحابة
منيب إلى الله ، فيجب اتباع سبيله ، وأقوله واعتقاده من أكبر سبيله ،
والدليل على أنهم منيبون إلى الله أن الله سبحانه قد هداهم ، وقد قال تعالى :
(وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يَنْتَهِبُ) (٧) .

(١) أي من الأوجه الدالة على وجوب اتباع الصحابة رضي الله عنهم ، كما في ص ٦ .

(٢) سورة يس آية : ٢١ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٠٣ .

(٤) سورة محمد آية : ١٧ .

(٥) سورة محمد آية : ٥ .

(٦) سورة المنكوبات آية : ٦٩ .

(٧) سورة لقمان آية : ١٥ .

(٨) سورة الشورى آية : ١٣ .

الوجه الرابع :

قوله تعالى : (قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني)^(١) فأخبر سبحانه أن من اتبع الرسول يدعوا إلى الله على بصيرة ، ومن دعا إلى الله على بصيرة وجب اتباعه ، لقوله تعالى فيما حكاه عن ابن حجر ورضيه : (يا قومنا أجيروا داعي الله)^(٢) .

الوجه الخامس :

قوله سبحانه وتعالى : (قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى)^(٣) قال ابن عباس في رواية أبي مالك : هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، والدليل عليه قوله تعالى : (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا)^(٤) وحقيقة الاصطفاء افتعال من التصفية ، فيكون قد صفاهم من الأكذار ، والخطأ من الأكذار ، فيكونون مصفين منه ، ولا يتقدّم هذا بما إذا اختلفوا ، لأن الحق لم يعدهم ، ولا يكون قول بعضهم كذراً ، لأن مخالفة الكلر وبيانه يزيل كونه كذراً .

الوجه السادس :

أن الله سبحانه شهد لهم أنهم أتوا العلم ، بقوله تعالى : (ويرى الذين أتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق)^(٥) وقوله : (حتى إذا

(١) سورة يوسف آية : ١٠٨ .

(٢) سورة الأحقاف آية : ٣١ .

(٣) سورة التمل آية : ٥٩ .

(٤) سورة فاطر آية : ٣٢ .

(٥) سورة سبأ آية : ٦ .

خرجوا من عندك قالوا للذين أتوا العلم ماذا قال آنفًا) (١) قوله : (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات) (٢) واللام في العلم ليست للإستغراق ، وإنما هي للعهد ، أي العلم الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإذا كانوا قد أتوا هذا العلم ، كان اتباعهم واجباً .

الوجه السابع :

قوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) (٣) الآية شهد لهم سبحانه أنهم يأمرن بكل معروف ، وينهون عن كل منكر ، فلو كانت الحادثة في زمانهم لم يفت فيها إلا من أخطأ منهم ، لم يكن أحد منهم قد أمر فيها بمعروف ، ولا نهى فيها عن منكر ، إذ الصواب معروف ، والخطأ منكر من بعض الوجوه ، ولو لا ذلك لما صح التمسك بهذه الآية على أن الإجماع حجة .

الوجه الثامن :

قوله تعالى : (يا أئمها الذين آمنوا أهقوا الله وكونوا مع الصادقين) (٤) قال غير واحد من السلف : هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا رب أئمهم أئمة الصادقين ، وكل صادق بعدهم فبهم يأتى في صدقه ، بل حقيقة صدقه اتباعه لهم ، وكونه معهم ، وملعون أن من خالفهم في شيء وإن وافقهم في غيره لم يكن معهم فيما خالفهم فيه ، فتنتهي عنه المعية

(١) سورة محمد آية : ١٦ .

(٢) سورة المجادلة آية : ١١ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١١٠ .

(٤) سورة التوبه آية : ١١٩ .

المطلقة ، وإن ثبت له قسط من المعية فيما وافقهم فيه ، فلا يصدق عليه أنه معهم بهذا القسط ، وهذا كما نهى الله ورسوله الإيمان المطلق عن الزاني والشارب والسارق ، وهذا كما أن اسم الفقيه والعالم عند الإطلاق لا يقال لمن معه مسألة أو مسألتان ، وإن قيل : معه شيء من العلم . ففرق بين المعية المطلقة ومطلق المعية ، ومعلوم أن المأمور به الأول لا الثاني ، فإن الله سبحانه لم يرد منا أن تكون معهم في شيء من الأشياء ، وأن نحصل من المعية ما يصدق عليه الاسم ، وهذا غلط عظيم في فهم مراد الرب من أوامره ، فإذا أمرنا بالثقوى والبر والصدق والعدة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحو ذلك ، لم يرد منا أن نأتي من ذلك بأقل ما يطلق عليه الاسم .

الوجه التاسع :

قوله تعالى : (وكل ذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً)^(١) ووجه الاستدلال بالآية أنه سبحانه وتعالى أخبر أنه جعلهم أمة خياراً عدلاً ، هذا حقيقة الوسط ، فهم غير الأمم وأعدوا في أقواهم وأعمالهم وإراداتهم ونياتهم ، وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء للرسل على أنفسهم يوم القيمة ، والله سبحانه يقبل شهادتهم عليهم فهم شهداؤه ، وهذا نوحٌ بهم ، ورفع ذكرهم ، وأنني عليهم ، لأنه سبحانه لما أخذتهم شهداء أعلم خلقه من الملائكة وغيرهم بحال هؤلاء الشهداء ، وأمر ملائكته أن تصلي عليهم ، وتدعوا لهم ، وتستغفروهم ، والشاهد المقبول عند الله هو الذي يشهد بعلم وصدق ، فيخبر بالحق ،

(١) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

مستنداً إلى عالمه به ، كما قال تعالى : (إِلَّا مَنْ شَهَدَ بِالْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُونَ)^(١) فقد يخبر الإنسان بالحق اتفاقاً من غير عالمه به ، وقد يعلمه ولا يخبر به ، فالشاهد المقبول عند الله هو الذي يخبر به عن علم ، فلو كان علمهم أن يفتي أحدهم بفتوى وتكون خطأ مخالفة حكم الله ورسوله ، ولا يفتي غيره بالحق ، كانت هذه الأمة العدل قد أطبقت على خلاف الحق ، بل انقسموا قسمين : قسماً أفقي بالباطل ، وقسماً سكت .

الوجه العاشر :

قوله تبارك وتعالى : (وَجَاهَلُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جَهَادِهِ هُوَ اجْتِبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ مَّلَةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شَهِداً عَلَى النَّاسِ)^(٢) الآية ، فأخبر سبحانه وتعالى أنه اجتباهم ، والاجتباء كالاصطفاء ، وهو التعامل من جب الشيء يحبه إذا ضمه إليه ، فهم الذين اجتباهم الله إليه ، وجعلهم أهله وخاصته ، وهذا أمرهم سبحانه أن يجاهلوا فيه حق جهاده فيبذلوا له أنفسهم ، ويفردوه بالمحبة والعبودية ، ويختاروه وحده إلهآ معبودآ محبوباً على كل ما سواه كما اختارهم على من سواهم ، ثم أخبر سبحانه أنه يسر عليهم دينه غاية التيسير ، ولم يجعل عليهم من حرج البتة ، لكمال محبتهم لهم ورأفتهم ورحمته وحنانه بهم ، ثم أمرهم بلزموم ملة إمام الخلفاء أبיהם إبراهيم ، وهي إفراده سبحانه وحده بالعبودية والتعظيم والحب

(١) سورة الزخرف آية : ٨٦ .

(٢) سورة الحج آية : ٧٨ .

والخوف والرجاء والتوكيل والإذابة والتفويض والاستسلام ، فيكون تعلق ذلك من قلوبهم به وحده لا بغيره ، ثم أخبر سبحانه أنه نوه بهم وأثني عليهم قبل وجودهم ، وسماهم عباده المسلمين قبل أن يظهرهم ، ثم نوه بهم ، وسماهم كذلك بعد أن أوجدهم اهتمام بهم ، ورقة لشأنهم ، وإعلاء لقدرهم ، ثم أخبر سبحانه أنه فعل ذلك ليشهد عليهم رسوله ، ويشهدوا بهم على الناس . فيكون مشهوداً لهم بشهادة الرسول صلى الله عليه وسلم ، شاهدين على الأمم بقيام حجة الله عليهم ، فكان هذا التنوية وإشادة الذكر بهذه الأمرين الخلilian ، وهاتين الحكمتين العظيمتين .

والمقصود : أنهم إذا كانوا بهذه المزلة عنده سبحانه فمن الحال أن يحررهم كلهم الصواب في مسألة ، فينفي بعضهم بالخطأ ، ولا ينفي غيره بالصواب ، ويظفر به من بعدهم ، والله المستعان .

الوجه الحادي عشر :

قوله تبارك وتعالى : (ومن يعتض بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم)^(١) أخبر سبحانه عن المعتصمين به أنهم قد هدوا إلى الحق ، والصحابة معتصمون بالله ، لقوله تعالى : (واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير)^(٢) ومعلوم كمال تولي الله سبحانه لهم ونصره إياهم أتم نصر ، وهذا يدل على أنهم اعتصموا به أتم اعتصام .

(١) سورة آل عمران آية ١٠١ .

(٢) سورة الحج آية : ٧٨ .

الوجه الثاني عشر :

قوله تعالى عن أصحاب موسى : (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا و كانوا بآياتنا يوقنون)^(١) فأخبر سبحانه أنه جعل منهم أئمة يأتُم بهم من بعدهم ، لصبرهم و يقينهم ، إذ بالصبر واليقين تناول الإمامة في الدين ، فلن الداعي إلى الله لا يتم له أمره إلا بيقينه للحق الذي يدعو إليه ، وبصيرته به ، وصبره على تنفيذ الدعوة إلى الله باحتمال مشاق الدعوة ، وكف النفس عما يوهن عزمه ، فمن كان بهذه المتابة كان من الأئمة الذين يهذون بأمره سبحانه ، وأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أحق وأولى بهذا الوصف من أصحاب موسى ، فهم أولى بمنصب هذه الإمامة .

الوجه الثالث عشر :

قوله تبارك وتعالى ، (والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجاًنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً)^(٢) وإمام يعني قدوة ، وهو يصلح للواحد والجمع ، كالأئمة والأسوة ، وقد قيل : هو جمع أمم كصاحب وصاحب ورجل ورجال وناجر وتجار ، وقيل : مصدر كفتال وضراب ، أي ذوى إمام ، والصواب الوجه الأول ، فكل من كان من المتقين وجب عليه أن يأتِم بهم ، والتقوى واجبة فالإلتمام بهم واجب .

الوجه الرابع عشر :

ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصدح أنه قال : « خير القرون القرن الذي بعثت فيه ، ثم الذين يلوذون بهم ، ثم الذين يلوذون بهم ». فأخبر

(١) سورة السجدة آية : ٣٤ .

(٢) سورة الفرقان آية : ٧٤ .

صلى الله عليه وسلم أن خير القرون قرنه مطلقاً ، وذلك يقتضي تقديمهم في كل باب من أبواب الخير ، إلا لكانوا خيراً من بعض الوجوه ، فلا يكونون خيراً القرون مطلقاً ، ثم هذا يتعدد في مسائل عددة ، لأن من يقول ليس بحججة ، يجوز عنده أن يكون من بعدهم أصحاب في كل مسألة قال فيها الصحابي قوله ، ولم يخالفه صحابي آخر ، وهذا يأتي في مسائل كثيرة تفوق العد والإحصاء .

الوجه الخامس عشر :

ما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى ، قال : صلیت المغرب مع رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم ، فقلنا : لو جلسنا حتى نصلی معه العشاء ، فجلسنا ، فخرج علينا ، فقال : « ما زلت هنـا ؟ » فقلنا : يا رسول الله صلینا معك المغرب ، ثم جلسنا حتى نصلی معك العشاء ، قال : « أحسنت وأصبت » ورفع رأسه إلى السماء ، وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء ، فقال : « النجوم أمنة للسماء ، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمنة لاصحابي ، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعلون ، وأصحابي أمنة لأمتى ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتى ما يوعلون » ووجه الاستدلال بالحديث أنه جعل نسبة أصحابه إلى من بعدهم كنسبته إلى أصحابه ، ومعلوم أن هذا يعطي من وجوب الاتهاد بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم صلی اللہ علیہ وسلم ، ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم .

وأيضاً فإنه جعل بقاءهم بين الأمة أمنة لهم وحرزاً من الشر وأسبابه .

الوجه السادس عشر :

ما رواه أبو عبد الله بن بطة من حديث الحسن عن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن مثل أصحابي في أمتي كمثل الملح في الطعام ، لا يصلح الطعام إلا بالملح » قال الحسن : فقد ذهب ملحنا فكيف نصلح .

وروى ابن بطة أيضاً بإسنادين إلى عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن سمع الحسن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل أصحابي في الناس كمثل الملح في الطعام » ثم يقول الحسن : هيهات ! ذهب ملح القوم .

وقال الإمام أحمد : حدثنا حسن بن علي الجعفي عن أبي موسى - يعني إسرائيل - عن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل أصحابي كمثل الملح في الطعام » قال يقول الحسن : هل يطيب الطعام إلا بالملح ؟ ، ويقول الحسن : فكيف يقوم ذهب ملحهم ؟ .

ووجه الاستدلال أنه شبه أصحابه في صلاح دين الأمة بهم بالملح الذي صلاح الطعام به ، فلو جاز أن يفتوا بالخطأ ، ويظفر بالصواب من بعدهم ، لكان من بعدهم ملحاً لهم .

يوضحه : أن الملح كما أنه صلاح الطعام فالصواب به صلاح الأئم ، فلو أخطأوا لاحتاج ذلك إلى ملح يصلحه .

الوجه السابع عشر :

ما روى البخاري عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أتفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ

أحدهم ولا نصيحة » وفي لفظ « فوالذي نفسي بيده » وهذا خطاب منه
خالد بن الوليد ولأقر انه من مسلمة الفتح والحدبية ، فإذا كان مد أحد
أصحابه ونصيحة أفضل عند الله من مثل أحد ذهباً من مثل خالد وأضرابه
من الصحابة ، فكيف يجوز أن يحرمهم الله الصواب ، ويفتر به من بعدهم .

الوجه الثامن عشر :

ما روى الحميدي ، حدثنا محمد بن طلحة ، حدثني عبد الرحمن
ابن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده ، أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله اختارني ، واختار لي أصحاباً ، فجعل
لي منهم وزراء وأنصاراً وأصحاباً » الحديث ، ومن الحال أن يحرم الله
الصواب من اختيارهم لرسوله ، ويعطيه من بعدهم .

الوجه التاسع عشر :

مارواه أبو داود الطيالسي ، حدثنا المسعودي عن عاصم عن أبي والل
عن ابن مسعود ، قال إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله
عليه وسلم خير قلوب العباد ، فبعثه رسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد
قلب محمد صلى الله عليه وسلم ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ،
فاختارهم لصحبة نبيه ونصرة دينه ، فما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله
حسن ، وما رأه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح .

ومن الحال أن يخطيء الحق خير قلوب العباد بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، ويفتر به من بعدهم .

وأيضاً فإن ما أقى به أحدهم ، وسكت عنه الباقيون ، فلما أن يروه حسناً أو قبيحاً ، فإن رأوه حسناً فهو حسن عند الله ، وإن رأوه قبيحاً ولم ينكروه لم تكن قلوبهم من خير قلوب العباد ، وكان من أنكره بعدهم خبراً منهم وأعلم ، وهذا من أبين المحال .

الوجه العشرون :

مارواه أحمد وغيره عن ابن مسعود أنه قال : من كان متأسياً فليتأسِّ باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلأنهم كانوا أبراً هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلاً ، وأقومها هدياً ، وأحسنها حالاً ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضليهم ، واتبعوا آثارهم ، فلأنهم كانوا على الهدى المستقيم .

الوجه الحادي والعشرون :

ما رواه الطبراني وأبو نعيم وغيرهما ، عن حذيفة بن اليمان ، أنه قال : يا معاشر القراء ، خلوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن استقمنم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن تركتموه عيناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً .

الوجه الثاني والعشرون :

ما قاله جنديب بن عبد الله لفروة دخلت عليه من الخوارج ، فقالوا : ندعوك إلى كتاب الله ، فقال : أنت ؟ قالوا : نحن ، فقال : يا أخا بث خلق الله ، في اتبعنا تختارون الصلاة ، أم في غير متى تلتمسون الهدى ؟ اخرجوا عني .

الوجه الثالث والعشرون :

ما رواه الترمذى من حديث العرباض بن سارية قال : وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بلغة ، ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قائل : يا رسول الله ، كأنها موعظة مودع ، فماذا تعهد إلينا ؟ فقال : « عليكم بالسمع والطاعة ، وإن تأمر عليكم عبد حبشي » الحديث ، وهذا حديث حسن ، إسناده لا بأس به ، فقرن سنة الخلفاء بسننته ، وأمر باتباعها ، وبالغ في الأمر بها ، وهذا يتناول ما أفتوا به ، وسنوه للأمة ، وإن لم يتقدم من نبيهم فيه شيء ، وإنما كان ذلك سنته ، ويتناول ما أفقى به جميعهم ، أو أكثرهم ، أو بعضهم ، لأنه علق ذلك بما سنته الخلفاء الراشدون ، ومعلوم أنهم لم يسنوا ذلك وهم خلفاء في آن واحد فعلم أن ما سنته كل واحد منهم في وقته فهو من سنة الخلفاء الراشدين .

الوجه الرابع والعشرون :

ما رواه الترمذى من حديث الثوري ، عن عبد الملك بن عمير عن هلال مولى ربعي بن حراش ، عن ربعي ، عن حذيفة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتلوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ، واقتلوه بعدي عماد ، وتمسكون بعهد ابن أم عبد » (١)

قال الترمذى : هذا حديث حسن .

(١) هو عبد الله بن مسعود .

الوجه الخامس والعشرون :

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي قتادة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدوا » وهو في حديث الميضاة الطويل (١) .

الوجه السادس والعشرون :

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر وعمر في شأن تأمير القعقاع والأقرع : « لو اتفقتما على شيء لم أخالفكم » (٢) .

الوجه السابع والعشرون :

أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى أبي بكر وعمر فقال « هذان السمع والبصر » (٢) أي هما من بمنزلة السمع والبصر ، أو هما من الدين بمنزلة السمع والبصر .

الوجه الثامن والعشرون :

ما رواه أبو داود عن أبي ذر ، قال : مرّت على عمر ، فقال عمر : نعم الفتى ، فتبعه أبو ذر ، فقال : يا فتى استغفر لي ، فقال : يا أبي ذر ، استغفر لك وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : استغفر لي ، قال : لا ، أو تخبرني ، قال : إنك مررت على عمر ، فقال : نعم

(١) انظر حديث الميضاة في صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ١٨٥ .

(٢) رواه أحمد عن عبد الرحمن بن غنم بلفظ « لو اجتمعتما في مشورة ما خالفتكم »

المستدج ٤ ص ٢٢٧ .

(٣) أخرجه الترمذى عن عبد الله بن حنطب .

القى ، وإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » .

الوجه التاسع والعشرون :

ما رواه مسلم عن عائشة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد كان فيمن خلا من الأمم أناس محدثون ، فإن يكن في أمتي أحد منهم فهو عمر » وهو في المسند والترمذى من حديث أبي هريرة ، والمحدث هو المتكلم الذي يلقى الله في روعه الصواب ، بحديثه به الملك عن الله .

الوجه الثلاثون :

ما رواه الترمذى عن عقبة بن عامر مرفوعاً : « لو كان بعدي نبى لكان عمر » وفي لفظ : « لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر » .

قال الترمذى : حديث حسن .

الوجه الحادى والثلاثون :

ما روى ابن أبي خالد عن الشعبي أن علياً رضي الله عنه قال : ما كان بعد أن السكينة تنطق على لسان عمر . ورواه عمرو بن ميمون عن زر عن علي .

الوجه الثاني والثلاثون :

ما رواه واصل الأحدب عن أبي وائل عن ابن مسعود ، قال : ما رأيت عمر إلا وكأن ملكاً بين عينيه يسلده .

الوجه الثالث والثلاثون :

ما رواه الأعمش عن شقيق ، قال : قال عبد الله : والله لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان ، وجعل علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر ، فذكرت ذلك لإبراهيم التخعي ، فقال : قال عبد الله : والله إني لأحسب عمر ذهب بتسعة أشرار العلم .

الوجه الرابع والثلاثون :

ما رواه ابن عينة عن عبد الله بن أبي يزيد ، قال : كان ابن عباس إذا سئل عن شيء فكان في القرآن أو السنة قال به ، وإنما قال به أبو بكر وعمر ، فلن لم يكن قال برأيه .

الوجه الخامس والثلاثون :

ما رواه منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رضيت لأمني ما رضي لها ابن أم عبد » كذا رواه يحيى بن يعلى المحاربي عن زائدة ^(١) عن منصور ، والصواب ما رواه إسرائيل وسفيان عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، ثم ذكر من حديث عمرو بن حرث نحوه .

الوجه السادس والثلاثون :

ما رواه أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب ، قال : كتب عمر إلى أهل الكوفة : قد بعثت إليكم عماد بن ياسر أميرا ، وابن مسعود معلماً وزيراً ،

(١) كذا بالأصل ، وفي إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٤٣ نشر مكتبة الكليات الأزهرية عن زيد .

وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أهل بيته ،
فاقتدوا بهما ، واسمعوا قولهما ، وقد آثرتم بعده الله على نفسك .

الوجه السابع والثلاثون :

ما قاله عبادة بن الصامت وغيره : بابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
على أن تقول بالحق حيث كنا ، ولا تخاف في الله لومة لائم .

الوجه الثامن والثلاثون :

ما ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم روى النبي ، فقال : « إن عبداً خيره الله بين الدنيا وبين
ما عنده فاختار ما عنده ... » الخ .

الوجه التاسع والثلاثون :

ما رواه زالدة عن عاصم عن زر عن عبد الله ، قال : لما قبض رسول
الله صلى الله عليه وسلم قالت الأنصار : هنا أمير ومنكم أمير ، فأناهم
عمر ، فقال : ألسنكم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر
أن يؤمن الناس ؟ قالوا : بلى ، قال : فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟
قالوا : نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر .

الوجه الأربعون :

ما ثبت في الصحيح عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« بينما أنا نائم إذ أتيت بقدح لبن ، فقليل لي : أشرب ، فشربت منه حتى
أني لرأى الرى يجري في أظفاري ، ثم أعطيت فضلي عمر » قالوا : لما
أولت ذلك ؟ قال : « العلم » .

الوجه الحادي والأربعون :

ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« اللهم فقهه في الدين ». .

الوجه الثاني والأربعون :

أن صورة المسألة ما إذا لم يكن في الواقعة حديث ، ولا اختلاف بين الصحابة ، وإنما قال بعضهم فيها قولا ، ولم يعلم أنه اشتهر في الباقين ، ولا أنهم خالقوه ، فنقول : من تأمل المسائل الفقهية ، وتصرف في مداركها وارتوى من مواردها ، علم قطعاً أن كثراً منها قد تتشبه فيها وجوه الرأي ، بحيث لا يوثق فيها بظاهر مواد أو قياس صحيح يشرح له الصدر ، بل تتعارض فيها الظواهر والأقىسة على وجه يقف المجتهد في أكثر الموضع ، لا سيما إذا اختلف الفقهاء ، فإن عقولهم من أكمل العقول ، فإذا وجد قول لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم سادات الأمة ، وأعلم الناس ، وقد شاهدوا التنزيل ، وعرفوا التأويل ، كان الظن والحالة هذه بأن الصواب في جهته من أقوى الظنون ، وإذا كان المطلوب في الحادثة إنما هو ظن راجح ، فلا شك أن الظن الذي يحصل لنا به أرجح من كثير من الظنون .

الوجه الثالث والأربعون :

أن الصحابي إذا قال قولاً فله مدارك ينفرد بها عنا ، ومدارك نشاركه فيها ، فاما ما يختص به فيجوز أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم شفاهأً أو من صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن ما انفردوا به من العلم عنا أكثر من أن يخاطبه ، فلم يرو كل منهم

كل ما سمع ، وأين ما سمعه الصديق والفاروق وغيرهما من كبار الصحابة رضي الله عنهم إلى ما رواه ؟ فلم يرو عنه صديق الأمة مائة حديث ، وهو لم يغب عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من مشاهده ، بل صحبه من حين بعث ، بل قبلبعث إلى أن توفي .

فقول القائل : لو كان عند الصحابي في هذه الواقعة شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره . قول من لم يعرف سيرة القوم وأحوالهم ، فإنهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعظمونها ، ويقللونها خوف الزيادة والتقصص ، وينحدرون بالشيء سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم مراراً ، ولا يصرحون بالسماع .

فذلك الفتوى لا تخرج عن ستة أوجه : —

أحدها : أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني : أن يكون سمعها من سمعها منه .

الثالث : أن يكون فهمها من كتاب الله فهماً خفي علينا .

الرابع : أن يكون قد اتفق عليها ملؤهم ، ولم يقل إلينا إلا قول المفتي .

الخامس : أن يكون لكمال علمه باللغة ودلالة الفظ على الوجه الذي انفرد به عنا ، أو لقرائن حالية اقترن بالخطاب ، أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان ، من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومشاهدته أفعاله وأحواله وسيرته ، وعلى هذه التقادير يكون حجة يحب اتباعها .

السادس : أن يكون فهم ما لم يرده الرسول صلى الله عليه وسلم ،

وأخطأ في فهمه ، ومعلوم أن وقوع احتمال من خمسة أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين ، وليس المطلوب إلا الظن الغالب .

هذا فيما انفردوا به عنا ، أما المدارك التي شاركناهم فيها من دلالة الألفاظ والأقيسة ، فلا ريب أنهم كانوا أبر قلوباً ، وأعمق علماء ، وأقل تكلاً ، وأقرب إلى أن يوفقاً لما نوفق له نحن ، لما خصهم الله به من توفيق الأذهان ، وفصاحة اللسان ، وسعة العلم ، وسهولة الأخذ ، وحسن الإدراك ، وقلة المعارض أو عدمه ، وحسن القصد وتفويى الرب .

وأما المتأخرن فقلو بهم ^(١) متفرقة ، فالعربية وتوابعها قد أخذت من من قوى أذهانهم شعبة ، والأصول شعبة ، وعلم الإسناد وأحوال الرواية شعبة ، وفکرهم في كلام شيوخهم شعبة ، إلى غير ذلك من الأمور ، فإذا وصلوا إلى النصوص النبوية – إن كان لهم هم تسافر إليها – وصلوا إليها بقلوب وأذهان قد كللت من السير ، وهذا شأن من استفرغ قواه في الأعمال غير المشروعة تضعف قوته عند العمل المشروع .

الوجه الرابع والأربعون :

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق » ^(٢) وقال علي رضي الله عنه : لن تخلو الأرض من قائم لله بحججه ، لكيلا تبطل حجج الله وبيناته . فلو جاز أن يخطيء الصحابي في حكم

(١) كما بالأصل ، وفي إعلام المؤمنين ج ٤ ص ١٤٩ نشر مكتبة الكليات الأزهرية :
فقوائم .
(٢) رواه سلم عن ثوبان .

ولا يكون في العصر ناطق بالصواب ، لم يكن في الأمة قائم بالحق في ذلك الحكم .

الوجه الخامس والأربعون :

إذا قالوا قولاً أو بعضهم ثم خالفهم مخالف من غيرهم كان مبتدئاً لذلك القول ومبتدعاً له ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالتواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل بدعة ضلاله » .

وقال ابن مسعود : اتبعوا ، ولا تبتدعوا ، فقد كففيم ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلاله . وقال أيضاً : إنا نقتدي ولا نبتدي ، وننبع ولا نبتدع ، ولن نصل ما نمسكنا بالأثر ، وقال أيضاً : أنا لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال ، أمور تكون من كبر الکم ، فائعاً مُرِيَّةً أو رجيل أدرك ذلك الزمان ، فالسمت الأولى ، فالسمت الأولى ، فأنا اليوم على السنة .

وقال عمر بن عبد العزيز كلاماً كان مالك بن أنس وغيره من الأئمة يستحسنونه ويحدثون به دائماً ، قال : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده سنناً الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعته وقوته على دينه ، ليس لأحد تغيرها ولا تبديلها ، ولا النظر في رأي من خالفها ، فمن اقتدى بما سنوا اهتدى ، ومن استنصر بها منصور ، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى ، وأصلاحه جهنم وسأله مصيراً .

الوجه السادس والأربعون :

أنه لم يزل أهل العلم في كل عصر ومصر يحتجون بما هذا سبileه ولا ينكروه منكر ، وتصانيف العلماء شاهدة بذلك ، ويعتنى إطباقي هؤلاء كلهم على الاحتجاج بما لم يشرع الله ورسوله الاحتجاج به .

فإن قيل : فما تقولون في أقوالهم في تفسير القرآن هل هي حجة ؟

قيل : لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم .

فإن قيل : فنحن نجد لبعضهم أقوالاً في التفسير تخالف الأحاديث المروفةة الصحاح كما فسر علي قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم) ^(١) الآية أنها في الحامل والحاائل ، والستة الصحيحة بخلافه ، وفسر ابن مسعود (وأمها نسائكم ورباكم الباقي في حجوركم من نسائكم الباقي دخلتم بهن) ^(٢) بأن الصفة لـ (نسائكم) الأولى والثانية ، فلا تحرم أم المرأة حتى يدخل بها ، وال الصحيح خلاف قوله ، والصفة راجعة إلى قوله : (وربائكم) الآية ، وهو قول جمهور الصحابة ، وكما فسر ابن عباس (السجل) ^(٣) بأنه كاتب النبي صل الله عليه وسلم يسمى السجل ، وإنما السجل الصحيفة المكتوبة ، واللام مثلها في قوله (وته للجبن) ^(٤) وفي قوله :

فخر صريعاً للدين وللهم

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٤ .

(٢) سورة النساء آية : ٢٣ .

(٣) في قوله تعالى في سورة الأنبياء (يوم نطوي السماء كطي السجل) آية : ١٠٤ .

(٤) سورة الصافات آية : ١٠٣ .

أي يطوي السماء كما يطوي السجل على ما فيه من الكتاب ؟

قيل : الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه وصورتها ، إلا أن يكون في المسألة نص يخالفه ، ويقول في الآية قوله لا يخالفه فيه أحد من الصحابة ، علم اشتهره أو لم يعلم ، وما ذكر من هذه الأمثلة فقد فقد فيه الأمان ، وهو نظير ما روي عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص ، وهم مختلفون فيها .

فإن قيل : لو كان قوله حجة بنفسه لما أخطأ ، ولكن معصوماً ، وإذا كان ينافي بالصواب تارة وبغيره أخرى ، فمن أين لكم أن هذه من قسم الصواب ؟ .

قيل : الأدلة المتقدمة تدل على اختصار الصواب في قوله في الصورة المفروضة الواقعية ، وهو أن من المقنع أن يقولوا في كتاب الله عز وجل الخطأ المحسن ، ويسكت الباقون عن الصواب ، فإن قوله لم يكن بمجرده حجة ، بل بما انساق إليه من القرآن .

فإن قيل : فبعض ما ذكرت يقتضي أن التابعي إذا قال قوله ، ولم يخالفه صحابي ولا تابعي أن يكون حجة ؟

فابلوراب : أن التابعين انتشروا انتشاراً لا ينضبط ، ولا يكاد يغلب على الظن علم المخالف .

وقد اختلف السلف : فمنهم من يقول : يجب اتباع التابعي فيما أفق به كذلك ، ومن تأمل كتب الآئمة ومن بعدهم ، وجلدها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي .

وقال ابن القيم أيضاً^(١) : إذا سئل عن مسألة فيها نص أو إجماع ، فعليه أن يبلغه بحسب الإمكان ، فمن علم علمًا فكتمه ، ألمحه الله بلجام من نار ، فإن لم يأمن غائلة الفتوى ، وخف أن يترتب عليها شيء أكبر من الإمساك عنها أمسك ترجحًا لدفع أعلى المفسدين ، وقد أمسك النبي صلى الله عليه وسلم عن نقض الكعبة لأجل حدثان عهد قريش بالإسلام ، وأن ذلك ربما نفرهم عنه بعد الدخول فيه .

وكذلك إن كان عقل السائل لا يتحمل الجواب ، كما قال ابن عباس لرجل سأله عن تفسير آية : وما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفترت به ؟ أى جحدته وأنكرته فكفرت به ، ولم يرد أنك تكفر بالله تعالى ورسوله .

ويجوز أن يعدل عن جواب المستهني بما سأله عنه إلى ما هو أفعى له ، ولا سيما إذا تضمن جواب ما سأله عنه ، قال تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون قل : ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم)^(٢) فسألوه عن المنفق ، فأجابهم بذكر المصرف ، إذ هو أهم مما سألا عنده ، ونبههم عليه بالسياق ، مع ذكره لهم في موضع آخر ، وهو قوله تعالى : (فل العفو)^(٣) وهو ما سهل عليهم إنفاقه ، ولم يضرهم إخراجه ، وقد ظن بعضهم أن من ذلك قوله :

(١) في إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٥٧ نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٥ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢١٩ .

(يسألونك عن الأهلة) (١) الآية ، فسألوه عن سبب ظهور الهلال خفياً ، ثم لا يزال يتزايد فيه النور على التدريج ، حتى يكمل ، ثم يأخذ في النقصان ، فأجابهم عن حكمة ذلك من ظهور مواقبت الناس التي بها تمام مصالحهم في أحواهم ومعاشرهم ، ومواقبت أكبر عباداتهم ، وهو الحج ، فإن كانوا قد سألوه عن السبب ، فقد أجبوا بما هو أفعى لهم مما سألوه عنه ، وإن كانوا إنما سألوه عن حكمة ذلك ، فقد أجبوا عن عين ما سألوه عنه ، ولفظسؤالهم مختلف ، فلأنهم قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً ، ثم يأخذ في الزيادة حتى ينم ، ثم يأخذ في النقصان ؟ .

ومن فقه المفتي إذا سأله عن شيء فمنعه أن يدله على ما هو عوض منه ، ورأيت شيخنا يتحرى ذلك في فتاويه ، وقد منع النبي صل الله عليه وسلم بلا لا" أن يشتري صاعاً من التمر الجيد بصاعين من الرديء ، ثم دله على الطريق المباح .

ولما سأله عبدالمطلب بن ربيعة بن الحارث ، والفضل بن عباس أن يستعملهما في الزكاة ، ليصيبا ما يتزوجان به ، منعهما من ذلك ، وأمر حمبة بن جزء - وكان على الخمس - أن يعطيهما منه ، وهذا القناء منه بربه تبارك وتعالى ، فإنه يسأله عبده الحاجة ، فيمنعه إياها ، ويعطيه ما هو أصلح له ، وهذا خاتمة الكرم والحكمة .

وينبغي أن ينبهه على ما يذهب إليه الوهم من خلاف الصواب ، مثال هذا : قوله تعالى لنساء نبيه صل الله عليه وسلم : (يا نساء النبي لستن كأحد

(١) سورة البقرة آية ١٨٩ .

من النساء) (١) الآية ، ومنه : (والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم بإعوان) (٢) الآية ، لما أخبر سبحانه بذرياق النرية – ولا عمل لهم – بآباءهم في الدرجة ، فربما توهם متوهם أنه يخط الآباء إلى درجة النرية ، فرفع هذا التوهם بقوله : (وما أنتاهم من عملهم من شيء) أي ما نقصنا الآباء من أجور أعمالهم ، بل رفعنا ذريتهم إلى درجتهم ، ولم نخطفهم من درجتهم ، ولما كان الوهم قد يذهب إلى أنه يفعل ذلك بأهل النار ، قطع هذا تبارك وتعالى بقوله : (كل أمرىء بما كسب رهباً) .

ومن هذا قوله تبارك وتعالى : (إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرمتها وله كل شيء) (٣) فلما كان ذكر ربوبيته البلد الحرام قد يوهم الاختصاص ، عقبه بقوله : (وله كل شيء) .

ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : (ومن يتوكل على الله فهو حسنه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرًا) (٤) فلما ذكر كفايته للمتوكل عليه فربما أوهم ذلك تعمجل الكفاية وقت التوكل ، فعقبه بقوله : (قد جعل الله لكل شيء قدرًا) أي وقتًا لا يتعده ، أي فهو يسوقه إلى وقته الذي قدره له ، فلا يستعجل المتوكل فيقول : قد توكلت ودعوت فلم أر شيئاً . فالله بالغ أمره في وقته الذي قدره ، وهذا كثيراً جداً في القرآن والسنة ، وهو باب لطيف من أبواب فهم النصوص .

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٢ .

(٢) سورة الطور آية ٢١ وهذه قرامة سبعية .

(٣) سورة التمل آية : ٩١ .

(٤) سورة الطلاق آية : ٣ .

وبنفي أن يذكر دليل الحكم وأماده ، ومن تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم الذي قوله حجة بنفسه ، رآها مشتملة على التنبية على حكمة الحكم ونظيره ، كما سئل عن بيع الرطب بالتمر ، فقال : « أينقض الرطب إذا جف ؟ » (١) قالوا : نعم ، فزجر عنه ، ومن المعلوم أنه كان يعلم نقصانه بالخلاف ، ولكن نبههم على علة التحريم .

ومن هذا قوله لعمر وقد سأله عن قبلة امرأته ، وهو صائم ، فقال : « أرأيت لو تضمضت ، ثم مججتها » (٢) ؟ فنبه على أن مقدمة المحظور لا يلزم أن تكون محظورة .

ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » (٣) .

ومن ذلك قوله لأبي النعمان بن بشير : « أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ » قال : نعم ، قال : « فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » (٤) .

وقوله : « أما السن فعظم ، وأما الظفر فمدى الحبشه » (٥) فنبه على علة المنع بكون أحدهما عظماً ، وهذا تنبية على عدم التذكرة بالعظام .

(١) رواه مالك والترمذني وأبو داود والنثاني عن سعد بن أبي وقاص .

(٢) رواه أبو داود والنثاني عن جابر رضي الله عنه .

(٣) رواه الطبراني عن ابن عباس ولأبي داود نحوه في المراسيل عن عيسى بن طلحة .

(٤) رواه مسلم وغيره عن النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن رافع بن خديج رضي الله عنه .

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢ - مبحث الاجتهاد والخلاف		
١	٣ مقدمة في أصل الرسالة ومرجعها وعمل المصححين	٣
٢	٥ اختلاف الصحابة واتفاقهم ، وما يحتاج به من أقوالهم ، وما في ذلك من الخلاف	٦
٣	٦ أدلة من لم يحتج بعذب الصحابي مجملة...	٦
٤	٦ الاستدلال على الاحتجاج بعذب الصحابة بمدح أتباع السابقين ...	٦
٥	٧ اعتراضات وأجوبتها على دلالة قوله (والذين اتبعوهم بإحسان) ...	٧
٦	٩ الرد على من زعم أن اتباعهم الاجتهاد مثلهم ، مستدلا بقوله(بإحسان)	٩
٧	١٠ جواب من قال : المراد اتباعهم كلهم ، وأدلة اتباع كل منهم	١٠
٨	١٢ وجوه دلالة الآية على وجوب اتباعهم	١٢
٩	١٤ دلالة قوله : (اتبعوا من لا يسألكم أجراً) . وقوله : (واتبع سبيل من أثاب إلي)	١٤
١٠	١٥ قوله : (أنا ومن اتبعني) (وسلام على عباده الذين اصطفى) (ويرى الذين أوتوا العلم) ووجه دلالتها	١٥
١١	١٦ وجه الاستدلال بقوله (كنتم خير أمة) (وكونوا مع الصادقين) ...	١٦
١٢	١٧ (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) ودلالتها	١٧
١٣	١٨ (هو اجتنابكم . . .) ووجه الاستدلال بها على اتباعهم	١٨
١٤	١٩ (ومن يعتصم بالله) وبيان دلالتها على اتباع الصحابة	١٩
١٥	٢٠ (وجعلنا منهم أئمة . . .) (وجعلنا للمتقين إماماً) ومعنى كونه دليلاً	٢٠

الرقم	الموضوع	الصفحة
١٦	« خير القرون القرن الذي بعثت فيه ». ووجه دلالته	٢٠
١٧	Hadith « وأصحابي أمنة لأمني ... » الحديث ، ودلالته على اتباعهم.	٢١
١٨	Hadith « أصحابي كثيل الملح ... » و « لا تسبوا أصحابي » ووجه الاستدلال بهما	٢٢
١٩	دليل اختيار الله لهم ، وما يؤخذ من ذلك	٢٣
٢٠	التأسي بهم ، وأخذ طريقهم ، وأن الهدي في سنتهم	٢٤
٢١	Hadith : « عليكم بسنني وسنة الخلفاء الراشدين » و « اقتدوا باللذين من بعدي »	٢٥
٢٢	أدلة كبيرة في فضل أبي بكر وعمر ، والاستدلال بها على اتباعهما ، وصواب اختيارهما أو أحدهما	٢٩، ٢٦
٢٣	فضائل ابن مسعود تقييد صحة اختياره	٢٨
٢٤	صورة المسألة التي يقدم فيها قول الصحابي وبيان مميزات الصحابة المرجحة لأقواهم	٣٠
٢٥	مدارك قول الصحابي التي ينفرد بها ، والأوجه التي تحتملها فتواه ٣١، ٣٠	
٢٦	المدارك التي نشاركهم فيها ، وسبب ضعف الفهم فيمن بعدهم ...	٣٢
٢٧	بيان أن من خالف قولهم فهو مبتدع ، وذكر آثار في الاتباع ، وذم الابتداع	٣٣
٢٨	عموم الاحتجاج في كل عصر ومصر بما هذا سبيله من غير نكير.	
٢٩	ذكر أقواهم في التفسير	٣٤
٣٠	الجواب عن الاختلاف في أقواهم ، ومخالفتها لبعض الأدلة ، وذكر أقوال التابعين	٣٥، ٣٤

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣٠	٣٠ على المفتي ذكر الدليل إن احتاج إليه وله ترك الفتوى لحصول مفاسدة	٣٦
٣١	٣١ عدول المفتي عن الجواب إلى ما هو أفعى للسائل ، وذكر أمثلة لذلك	٣٦
٣٢	٣٢ تنبية السائل على ما يذهب إليه الوهم من خلاف الصواب . وأمثلة لذلك	٣٧
٣٣	٣٣ ذكره لدليل الحكم ومخذله ، وأمثلة ذلك	٣٩